الفصل الرابع

مقاربة النص في اللسانيات الوظيفية

المبحث الأول: النحو الوظيفي، المبادئ، والنماذج

المبحث الثاني: مقاربة النص عند أحمد المتوكل، أساسها، وطبيعتها

النحو الوظيفي:
المبادئ والنماذج

ما قبل الوظيفية:

اللغة -بحسب تشومسكي- هي الوسيلة إلى معرفة كُنه الملكة اللغوية، معرفة بنيتها، ومكوناتها، وطريقة عملها. وقد شُبهت العلاقة بين اللغة والملكة اللغوية بالعلاقة التي بين الشمس والأشعة الصادرة عنها؛ فمن خلال هذه الأشعة يكتشف علماء الفيزياء كنه الشمس، بنيتها، ومكوناتها، وطريقة عملها، وكما أن الأشعة تحمل مكونات مصدرها، ومعلومات وافية عنه، فكذلك اللغة التي تصدر عن الملكة اللغوية تحمل مكونات مصدرها، ومعلومات وافية عنه. غير أن الأشعة واللغة حين يصدران من مصدريهما فإنهما معرضان لأن تعلق بهما آثار خارجية، ليست من صميم مكوناتهما؛ لذلك على الفيزيائي واللساني أن يبعدا تلك الآثار الخارجية عن (الأشعة واللغة) في أثناء التحليل والدراسة؛ حتى لا يدرس الفيزيائي عناصر علقت بالأشعة ويحسبها منها، فينعكس ذلك على فهم الشمس، ولا يدرس اللساني عناصر علقت باللغة ويحسبها منها، فينعكس ذلك على فهم الملكة اللغوية. وبناءً على هذا الفهم حصر تشومسكي اللغة في جمل مجردة عن الاستعمال وملابساته، ومجردة عن العوامل النفسية أو الاجتماعية أو غيرهما، وأصبحت دراسة الجمل المجردة هي السبيل إلى معرفة الملكة اللغوية[1].

---

(1) ينظر: لسانيات النص في ضوء نظرية النحو الوظيفي الخطابي (بحث) 1، والمصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب 22-24.

ولتحقيق ذلك حدد تشومسكي موضوع اللسانيات في متكلم/مستمع مثالي، ينتمي إلى جماعة لغوية متجانسة تمام التجانس، ويعرف لغته معرفة جيدة، ولا تتأثر -حينما يمارس معرفته اللغوية في ظروف الإنجاز الفعلي- بقيود غير واردة نحويا، كالأخطاء وقصور الذاكرة والشرود. وهذا يعني أن مجال البحث اللساني يجب أن يقتصر على التراكيب المجردة؛ لأن هذا التجريد يساعد -في نظر تشومسكي- على اكتشاف المبادئ التفسيرية العميقة التي تبين كيفية قيام النحو بتوليد الجمل، وبذلك أصبحت قدرة المتكلم النحوية مدار البحث اللساني التوليدي. أما الإنجاز (استعمال اللغة) فعدّه التوليديون مصدرا للكشف عن طبيعة القدرة، ولكنه لا يمكن أن يشكل موضوع اللسانيات الحق، إذا أريد للسانيات أن تكون علما جادا[1].

إن هذا الإسراف في التجريد ولّد ردة فعل عند الباحثين[2]، فاعترضوا على هذا المنهج وشككوا في جدواه، فدعوا إلى ضرورة توسيع مجال اللسانيات، ليشمل مظاهر تداولية وخطابية، وهذا لن يتحقق ما لم تُدرس اللغة في سياق استعمالها.

ومن العوامل التي أسهمت في بلورة هذا التوجه اللساني وجود جهود سابقة، كجهود أعلام مدرسة براغ، وفيرث، وغيرهم، كانت قد مهدّت لبحث العلاقة بين بنية اللغة ومختلف استعمالاتها. وسرعان ما أصبح يتضح لكثير من اللسانيين أن دراسة الجمل بمعزل عن سياقها الطبيعي وعن متكلميها اختيار منهجي غير سليم، ولم يعد من اللائق العمل به، ذلك لأن عزل الجمل عن سياقها يثير شكوكا

---

(1) ينظر: لسانيات النص في ضوء نظرية النحو الوظيفي الخطابي 3، والنص والخطاب والاتصال 22-27

(2) بدأت إعادة النظر في الإطار التوليدي نفسه، لذلك تخلصت هذه النظرية في نماذجها المتأخرة (البراغماتاكس أو الدلالة التوليدية، والتركيبات الوظيفية) من الاعتراضات التي وُجهت بها، نعم لقد تجنب تشومسكي -في مرحلة أولى- الحديث عن قواعد استعمال اللغة؛ وذلك بهدف ترسيخ فكرة أن استعمال اللغة ليس إلا تحقيقا ناقصا لنسق نحوي، لكن تشومسكي -وبعد أن كسب هذا الرهان- لم يجد بأسا من بحث العلاقة بين قواعد النحو وقواعد الاستعمال، ومن الاعتراف بوجود قدرة تداولية إلى جانب القدرة النحوية. ينظر: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري 101، 113

بعضها وإهمالها من جهة، ويتجاهل أثر السياق التواصلي في تحديد بنية هذه الجمل من جهة أخرى. فاللغة التي تصل إلى يد اللساني، وينصرف إليها بالوصف والتحليل ليست لغة بريئة من الاستعمال[1].

اللسانيات الوظيفية:

يمكن أن نميز مؤرخو البحث اللساني بين تيارين رئيسين: تيار (صوري) يقف في دراسته للغات الطبيعية عند بنيتها، ولا يكاد يتعداها، وتيار (وظيفي) يحاول وصف بنية اللغات الطبيعية بربطها بما تؤدّيه هذه اللغات من وظائف داخل المجتمعات البشرية[2].

تنظر النظريات الصورية (البنيوية والتوليدية) إلى اللغة على أنها نسق مجرد (أو مجموعة من الجمل المجردة) يؤدي مجموعة وظائف، أهمها (التعبير عن الفكر)، أما النظريات الوظيفية فإنها تعد اللغة وسيلة للتواصل الاجتماعي، أي إنها تنظر إلى اللغة على أنها نسق رمزي، يؤدي مجموعة وظائف، أهمها وظيفة (التواصل)[3].

ويتضح الفرق أكثر بين هذين الصنفين حين نعلم أن النظريات الوظيفية تنطلق من فرضية أن بنية اللغات الطبيعية لا يمكن أن توصف خصائصُها وصفا ملائما إلا إذا رُبطت هذه البنية بوظيفة التواصل، أما النظريات غير الوظيفية فإنها تنطلق من مبدإ أن اللغة نسق مجرد يمكن وصف خصائصه من دون اللجوء إلى وظيفته. أي إن الوظيفيين يستبعدون إمكانية وصف العبارات اللغوية الوصف الملائم ما لم تُراعَ -في هذا الوصف- الطبقات السياقية المحيطة باستعمال هذه العبارات، في حين أن غير الوظيفيين يستسيغون وصفَ خصائص العبارات اللغوية بمعزل تام عن سياقات استعمالها[4].

---

(1) ينظر: لسانيات النص في ضوء نظرية النحو الوظيفي الخطابي 5
(2) ينظر: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي 19
(3) ينظر: اللسانيات الوظيفية- مدخل نظري 15
(4) ينظر: اللسانيات الوظيفية 15

ومن وجوه الفرق بين هذين الصنفين من النظريات أن "(قدرة) المتكلم - السامع، في رأي غير الوظيفيين، معرفتُهُ للقواعد اللغوية الصرف (القواعد التركيبية والدلالية والصوتية)، أما (القدرة)، في رأي الوظيفيين، فهي معرفة المتكلم للقواعد التي تمكّنه من تحقيق أغراض تواصلية معينة بواسطة اللغة. القدرة، إذن، عند الوظيفيين (قدرة تواصلية) تشمل القواعد التركيبية والقواعد الدلالية والقواعد الصوتية والقواعد التداولية"[1].

كما ينظر اللسانيون غير الوظيفيين إلى الكليات اللغوية على أنها مجموعة من المبادئ العامة المتعلقة بالخصائص الصورية (التركيبية والصوتية والدلالية) للغة الطبيعية يُفطر عليها الطفل، أمّا الوظيفيون فينظرون إلى هذه المبادئ على أنها مبادئ تربط بين الخصائص الصورية للغة الطبيعية ووظيفة التواصل. فالكليات، عند غير الوظيفيين، كليات صورية، وعند الوظيفيين كليات صورية-وظيفية. ولهذا تحاول اللسانيات الوظيفية بناء نحو كلي ينطلق من مبدإ الوظيفية القاضي بترابط بنية اللغة ووظيفة التواصل، وتبعية البنية للوظيفة[3]؛ لأن "ما يجمع بين اللغات مجموعة من الوظائف، تأتلف اللغات أو تختلف في التراكيب التي يُتوسّل بها في تحقيق هذه الوظائف"[4].

وهذا يعني أن الوظيفية تنطلق في تحليلها اللغوي من ثلاثية أساسية: التراكيب والدلالة والتداولية، غير أن المستوى التداولي يحتل -فيها- موقعا مركزيا؛ لأنه يحدد، والمستوى الدلالي، الخصائصَ المُمثَّل لها في المستوى التركيبي-الصرفي. أما في النظريات غير الوظيفية فليس لهذا المستوى -إن وجد- إلا أثر تأويلي بالنظر إلى المستوى التركيبي-الصرفي[5].

إن الجوانب التداولية التي جعلتها اللسانيات الوظيفية الركيزة الأساسية في التحليل اللغوي لم تكن من اكتشاف الوظيفيين؛ وإنما استعارها الوظيفيون من

---

(1) المصدر نفسه 15
(2) المصدر نفسه 16
(3) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 60
(4) ينظر: المنحى الوظيفي 35
(5) اللسانيات الوظيفية 16

التيار الفلسفي المسمى (فلسفة اللغة العادية)، حيث عولجت الظواهر التي من قبيل الإحالة، والأفعال اللغوية، والاستلزام الحواري، وغيرها. وكانت الأبحاث التي قدمها أوستن، وسيرل، وغرايس في هذا الإطار المصدر الرئيس الذي نهل منه الوظيفيون[1].

ولم يكتف اللسانيون بمجرد اقتراض هذه المفاهيم، بل حاولوا دراسة جوانب أخرى من تداوليات اللغات الطبيعية، تلك الجوانب التي أغفلها فلاسفة اللغة العادية، كالجوانب المرتبطة بالبنية الإخبارية للجملة، أي العلاقات التداولية بين مكونات الجملة، كالمحور، والبؤرة، والمبتدإ، والذيل، والمنادى، والمعطى الجديد.

ولابدّ من الإشارة إلى أن اللسانيات الوظيفية تندرج في إطارها مجموعة نظريات، كالنظرية النسقية (النحو النسقي)، ونظرية الوجهة الوظيفية للجملة، ونظرية التركيب الوظيفي، ونظرية النحو الوظيفي.

ومن بين هذه النظريات جميعا سيُخصَّص الحديث -هنا- للنظرية الأخيرة، نظرية النحو الوظيفي؛ وذلك لسببين:

الأول: أن نظرية النحو الوظيفي هي النظرية الوحيدة التي وُجد في الثقافة العربية من يكتب عنها، ويتابعها، بل ويطوِّرها، ويطبِّقها على قضايا اللغة العربية، وهو الباحث أحمد المتوكل.

الثاني: أن نظرية النحو الوظيفي خضعت لإعادة نظر مستمرة، كان من نتائجها أن انتقل البحث الوظيفي من مجال الجملة إلى مجال النص.

نظرية النحو الوظيفي:

يُعدُّ الباحث الهولندي سيمون ديك المؤسس الحقيقي لنظرية النحو الوظيفي، وكان كتابه (functional grammer) المنشور سنة 1978 بمثابة الأساس المنهجي لهذه النظرية.

يعتمد النحو الوظيفي على مجموعة من المبادئ، أهمها[2]:

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 32

(2) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية 10 وما بعدها، واللسانيات الوظيفية 137-139

1- أن اللغة الطبيعية بنية (تركيبية-صرفية ودلالية)، ووظيفة، هي وظيفة التواصل، وأن طبيعة هذه الوظيفة هي التي تحدد -إلى حدّ بعيد- خصائص البنية.

2- تُنتج البنية التركيبية-الصرفية عن تفاعل ثلاثة أنواع من الخصائص: الخصائص التداولية، والخصائص الدلالية، والخصائص التركيبية.

3- هنالك ثلاثة أنماط من الوظائف (العلاقات) بين مكونات الجملة: وظائف دلالية (المنفذ، والمتقبل، والمستقبل، والأداة، والزمان، والمكان وغيرها)، ووظائف تركيبية (الفاعل، والمفعول)، ووظائف تداولية (المبتدأ، والذيل، والمحور، والبؤرة).

4- لا توجد علاقة مباشرة بين مستوى البنية الدلالية ومستوى البنية الصرفية- التركيبية، بل إن المستويين يرتبطان عن طريق مستوى ثالث، مستوى البنية الوظيفية. وهذا يعني أن الجملة تُشتق عن طريق نقل البنية الدلالية إلى بنية صرفية-تركيبية عبر بنية وظيفية لا العكس.

ومما تجدر إليه الإشارة أن تلك المبادئ متبناة في جميع النظريات الوظيفية. إلا أن نظرية النحو الوظيفي تتميز بربط هذه المبادئ بمفهوم الكفاية التفسيرية المكوّنة من ثلاث كفايات مترابطة متكاملة، هي:

الكفاية التداولية: يسعى النحو الوظيفي إلى استكشاف خصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات، وأن يكون هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي. فلا يجوز التعامل مع "العبارات اللغوية على أساس أنها موضوعات منعزلة، بل على أساس أنها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معيّن، في إطار سياق تحدّده العبارات السابقة، وموقف تحدده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب"[1]، ولتحقيق هذا المطمح وُضع مستوى تمثيلي مستقل للوظائف التداولية.

---

(1) المنحى الوظيفي 64

الكفاية النفسية: وتشمل -كما يرى سيمون ديك[1]- نماذج الإنتاج ونماذج الفهم، تحدد الأولى الكيفية التي بمقتضاها يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها، أما الثانية فتحدد كيفية تحليل المخاطَب للعبارات اللغوية وتأويلها. وسعيا لتحقيق الكفاية النفسية وضع النحو الوظيفي أساسا منهجيا مفاده أن إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق عبر الصياغة، كما هو موضح في الترسيمة الآتية:

قصد ← صياغة ← نطق

ولأن الكلام المنطوق هو صياغة لقصد المتكلم أو تجسيد له فلا مكان في نظرية النحو الوظيفي لقواعد الحذف والتقدير، والنقل وغيرها.

الكفاية النمطية: يرى التوليديون أن هناك نحوا كليا يمثل للملكة اللغوية العامة، ويحكم جميع اللغات الطبيعية. وفي موازاة ذلك ظهر توجه لساني شكك في جدوى النحو الكلي، ونادى بضرورة وضع أنحاء نمطية خاصة، نظرا لخصوصية كل لغة، ومنعا من إسقاط خصائص لغة معينة على باقي اللغات. أمّا الوظيفيون فوقفوا موقفا وسطا، فرضته عليهم منطلقاتهم النظرية من جهة، وضرورات العلم وثوابته من جهة أخرى؛ فلأن الوظيفية تنطلق من دراسة اللغة في الاستعمال، فإن هذا يفرض عليها مراعاة خصوصية كل لغة ضمن استعمالاتها، ومن ثَمّ مراعاة نمط كل لغة، وفي مقابل ذلك تفرض الضرورة العلمية على كل نظرية أن تتحلى بعنصر الشمولية، وتحصيل أكبر قدر ممكن من الانطباقية على أكبر عدد ممكن من أنماط اللغات[2].

نماذج نظرية النحو الوظيفي:

1 - النموذج ما قبل المعيار (النواة)

وتُشتق الجملة في ضوء هذا النموذج ببناء ثلاث بنيات، تحكمها ثلاثة أنماط من القواعد:

---

(1) ينظر: المنحى الوظيفي 66

(2) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 11-12، والمنحى الوظيفي 69

البنية الحملية، وتحكمها القواعد الأساس.
البنية الوظيفية، وتحكمها قواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية.
البنية المكونية، وتحكمها قواعد التعبير.

تتكون قواعد (الأساس) من مجموعتين، تسهمان معا في بناء البنية الحملية[1]:

أ- المعجم، ويقدم المفردات الأصول التي يتعلمها المتكلم كمادة حسي تسهل استعمالها.

ب- بقواعد تكوين المحمولات، وتتكفل باشتقاق المفردات الفروع من المحمولات الأصلية، كصيغ أفعال المطاوعة، وأفعال المشاركة، والاتخاذ، والطلب وغيرها، إلى جانب المصادر وباقي المشتقات الأخرى، فهذه المفردات، أو المحمولات يكوّنها المتكلم من المحمولات الأصلية بتحسين قواعد الاشتقاق.

ويرد هذان النوعان من المحمولات الأصول والمشتقة في شكل أطر حملية تُحدَّد خلالها محلات هذه المحمولات، ويقصد بالإطار الحملي بنية تشتمل على:

1- المحمول، وهو ما يدل على واقعة، ويقصد به الفعل في الجملة الفعلية، والخبر غير الجملة في الجملة الاسمية.

2- محلات الحدود التي يتطلبها هذا المحمول، فالمحمول يتطلب عددا معينا من الحدود الدالة على الذوات المشاركة في الواقعة التي يدل عليها المحمول، وتنقسم حدود المحمول باعتبار أهميتها بالنسبة للواقعة الدال عليها هذا المحمول إلى قسمين:

أ- حدود موضوعات، تسهم في تعريف الواقعة نفسها، كالحد المُنفِّذ والحد المُتقبِّل والحد المُستقْبِل.

ب- حدود لواحق، تسهم في تخصيص الواقعة زمانا ومكانا وحالا.

ففي جملة: (أعطى محمد زينب الكتاب أمس أمام المكتبة) تدل الحدود (محمد) و(زينب) و(الكتاب) على ذوات تقوم بأدوار مؤسِّسة للواقعة الدال عليها

---

(1) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية 11-18، ومن البنية الحملية إلى البنية المكونية 6-7، واللسانيات الوظيفية 140-141

يحول (أعطى)؛ لذلك هي تمثل الحدود الموضوعات: المنفذ، المستقبل، المتقبل على توالي. أما الحدان (أمس) و(أمام المكتبة) فيدلان على داتين تقومان بدور التخصيص الزماني والمكاني فقط؛ لذلك فهما حدّان لاحقان[1].

ويشكل الإطار الحملي دخلا لقواعد إدماج الحدود التي تتكفل بملء محلات الحدود بالمفردات الملائمة والمنتقاة من بين المداخل المعجمية أو التي تشتق بوساطة قاعدة تكوين الحدود الملائمة.

وتعد هذه البنية الحملية دخلا لقواعد إسناد الوظائف التي تُنتقل بمقتضاها من البنية الحملية إلى البنية الوظيفية. وبمقتضى هذا المكون تُسند إلى حدود الحمل الوظائف التركيبية، والوظائف التداولية:

- **التركيبية**، وهما وظيفتان: (الفاعل) ويشكل المنظور الرئيس للواقعة، و(المفعول) ويشكل المنظور الثانوي للواقعة. وقصر الوظائف التركيبية على هاتين الوظيفتين راجع إلى أن تحديد موضوعات المحمول في النحو الوظيفي يكون على أساس الأدوار الدلالية لا على أساس الوظائف التركيبية.
- **التداولية**، وهي عبارة عن علاقات بين مكونات الجملة، تنشأ عمّا تقوم به الجملة من إخبار، والإخبار هو حصيلة الظرف السياقي المنتج للخطاب. والوظائف التداولية في هذا النموذج أربع: اثنتان داخليتان، هما المحور والبؤرة، واثنتان خارجيتان، هما المبتدأ والذيل[2]:

المحور: هي الوظيفة التي تُسند إلى المكوّن الدال على الذات التي تشكل محط الحديث داخل الحمل[3]. مثال ذلك المكون (الطفل) في الجملتين الآتيتين:

من أتى بالطفل؟

أتت بالطفل هند.

---

(1) ينظر: اللسانيات الوظيفية 143-144

(2) أضاف المتوكل وظيفة تداولية خارجية ثالثة، هي وظيفة المنادى، فالمنادى هو المكون الذي يقوم باسترعاء انتباه المخاطَب في عملية التواصل. ينظر: المنحى الوظيفي 97، والوظائف التداولية 160 وما بعدها

(3) ينظر: الوظائف التداولية 69، واللسانيات الوظيفية 153

[illegible]

[illegible] سألتك؟

سألتك هذا

[illegible]

فيعد الحمل الموالي واردا بالنسبة إليه[5]. مثال ذلك [illegible] الآتية:

محمد نجح في الامتحان

الدليل [illegible]

[illegible]

لأنه

عشقت عيبها، هند

سرّني محمد، تأدّبه

زارتني هند، بل سعاد

وأخيرا تنقل هذه البنية الوظيفية إلى المكون الثالث (بنية مكونية) [illegible] على مجموعة من القواعد تسمى قواعد العبور، وتتفرع هذه إلى مجموعات [illegible] من القواعد، هي: قواعد إسناد حالات الإعرابية، وقواعد موقعه (وهي [illegible] التي تتبع مكونات تقتضيها داخل الجملة)، وقواعد إسناد [illegible] ويمكن توضيح بنية هذا النموذج في المخطط الآتي[6]:

---

(1) [illegible] ص 28، و مسايرات الوصفية 194

(2) [illegible] ص 119، و المسايرات الوصفية 191

(3) [illegible] ص 144، و المسايرات الوصفية 192

(4) [illegible] من بنية العميقة إلى بنية المكونية 8، وبنية المكونات في النحو الوصفي [illegible] 194

(5) ينظر: من البنية الحملية إلى البنية المكونية 8

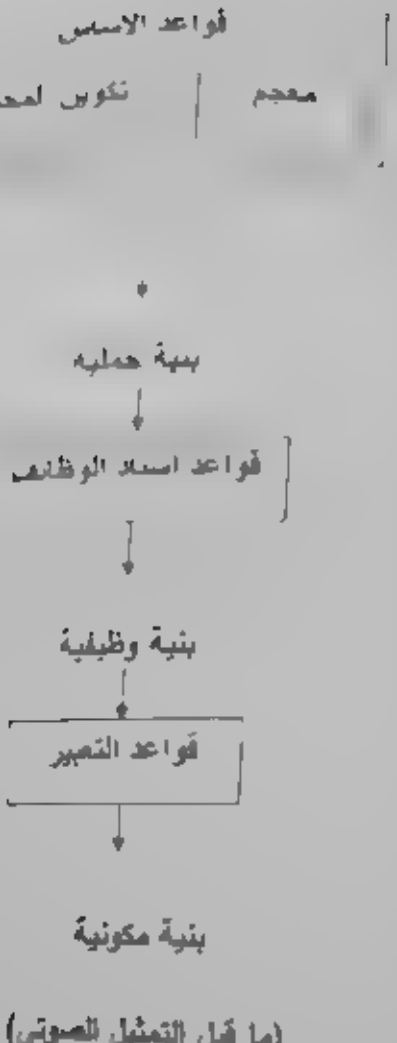

وما يمكن أن يلاحظ على هذا النموذج أنه يجعل قواعد إسناد الوظائف في الدرجة الأولى، علما أنه المبدأ الأساسي الذي تنادي به اللسانيات الوظيفية؛ لذلك حول لوطيفيون تحوير هذا المأخذ في النموذج المعيار.

2 - النموذج المعيار (نموذج مستعملي اللغة الطبيعية)

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] في أثناء عمليتي إنتاج [illegible]
[illegible] في الأقل[1].

الملكة اللغوية: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة [illegible]
[illegible] من تأويل تلك العبارات.

الملكة المعرفية: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة [illegible]
[illegible]

الملكة المنطقية: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة [illegible] من معارف أخرى، وذلك بالاعتماد على مبادئ الاستدلال والاستنباط المنطقي.

الملكة الإدراكية: وهي التي تمكّن مستعمل اللغة [illegible] التي يستخلصها من إدراكه لمحيطه في إنتاج العبارات اللغوية وفهمها.

الملكة الاجتماعية: وهي مجموع القواعد والمبادئ الاجتماعية التي تمكّن مستعمل اللغة الطبيعية من استعمال العبارات اللغوية المناسبة والصحيحة للموقف التواصلي، وللغرض المروم تحقيقه.

بناء على هذا التعدد في الملكات الممثلة للقدرة التواصلية اقترح [illegible] يصاغ هذا النموذج من خمسة قوالب، في الأقل[2]، تصطلح عليها [illegible] وهذه القوالب هي على التوالي: القالب النحوي، والقالب المعرفي، [illegible] المنطقي، والقالب الإدراكي، والقالب الاجتماعي[3]. ويرى [illegible]

---

(1) ينظر: التوصيفية بين الكلية والسمفية 35 وما بعدها، وقصايا اللغة العربية في [illegible] التوصيفية بين الكلية والسمفية من الخمسة إلى العشر 36-37.

(2) [illegible] ذلك المجال مفتوحا لمن يريد إضافة ملكات أخرى يراها ضرورية، [illegible] تمكّن إضافة قوالب أخرى ملائمة لتلك الملكات المضافة. وقد اقترح [illegible] أن من الممكن إضافة ملكة سادسة، هي (ملكة الشعرية). يُرصد لها قالب خاص [illegible] القالب الأدبي، تمكّن هذه الملكة مستعمل اللغة الطبيعية من إنتاج خطاب [illegible] وتأويله. ينظر: التوصيفية بين الكلية والسمفية 36-37.

(3) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية 31 وما بعدها.

[illegible] والنحو ل [illegible]
النموذج ليسا قدرتين مستقلتين ولا قالبين لقدرة واحدة، وإنما هما مجرد مكـ[illegible]
[illegible] نفسه على أساس أنهما جانبان [illegible] المكنة اللغوية[1]

ويُستثنى المقدرة اللغوية في هذا النموذج [illegible] المستوى الدلالي
[illegible] مستوى الصرفي التركيبي؛ إذ أعد المستوى الأول (بنية تحتية)،
والمستوى الثاني (بنية سطحية) ويبدو أن هذا التوجه في الاستغناء عن [illegible]
من الدلالة والتداول في الصرف والتركيب جاء نتيجة طبيعية لموقف [illegible]
يأتي من تنحية للتداول عن المستوى الأول في سلميه الاشتقاقي، وهي تنحية لا
تنسجم ومبدأ الوظيفية القاضي بتبعية البنية للوظيفة[2]

ويتحقق الربط بين البنية التحتية (أو التمثيل الدلالي للعبارة) والبنية السطحية
(أو التمثيل الصرفي التركيبي) عن طريق قواعد التعبير المكوّنة من ثلاثة أنواع
من القواعد: نسق صرفي، ونسق تركيبي، ونسق تطريزي. وإذ كانت مهمة
النسقين الأوليين معروفة فإن نسق التطريز يختص بمهمة إسناد النبر للمكون المناسب
أي: البؤرة، وإسناد التنغيم طبقا للقوة الإنجازية التي تحملها العبارة وبوساطة
قواعد التعبير تُنتج البنية المكونية التي تكون بدورها مدخلا لقواعد الصوتية التي
تؤولها صوتيا، أي تنقلها إلى صورة صوتية[3]. والرسم الآتي يوضح بنية الخطاب
العبارة اللغوية في النموذج المعيار[6]:

---

(1) المصدر نفسه 39
(2) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة الى النص 40
(3) ينظر التركيبات الوظيفية 56
(4) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص 42
(5) ينظر: المنحى الوظيفي 75 وما بعدها، وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية
الخطاب من الجملة إلى النص 42-43
(6) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص 44

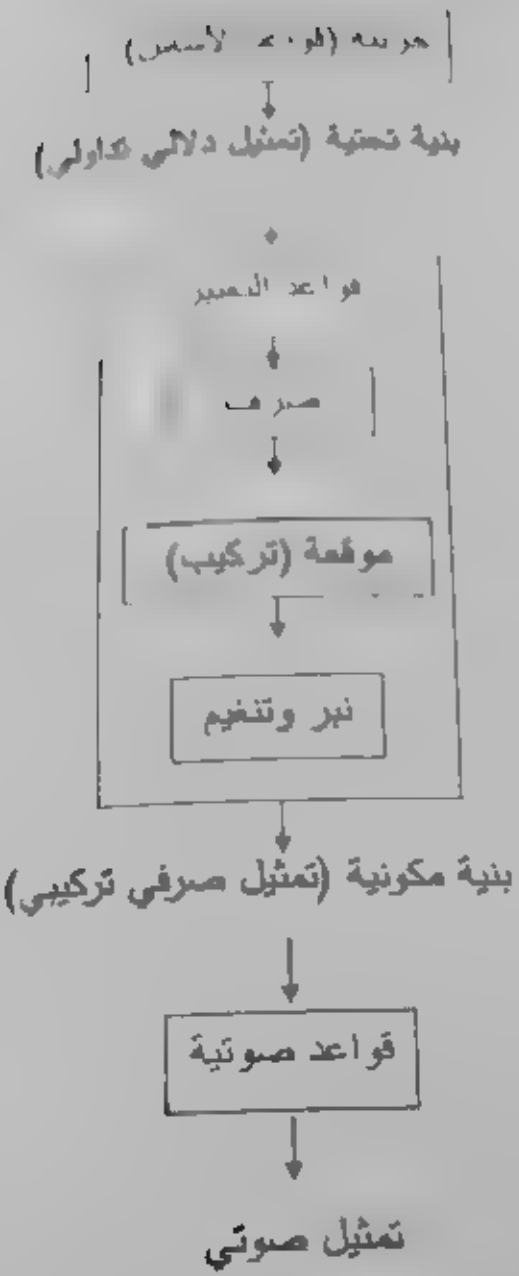

3 - ما بعد النموذج المعيار (نحو الخطاب الوظيفي)

تبين لمنظري النحو الوظيفي في السنين الأخيرة أن طريقة تنقل عبر مستويات في النموذج المعيار تتعارض وأحد الأهداف الكبرى لنحو وظيفي وهو السعي إلى تحقيق الكفاية النفسية؛ فالنموذج المعيار لا يعكس قدر الإمكان إنتاج الخطاب التي تحددها تلك الكفاية. ولتلافي هذا التعارض اقترح هولمس نموذج نحو الخطاب الوظيفي انطلاقا من "أن المتكلم ينتج العبارة اللغوية في مراحل أربع: تحديد القصد، فتحديد المحتوى، المناسب للقصد، فصوغ القصد والمحتوى في تركيب مناسب، ثم أخيرا تحقيق هذا التركيب نطقا أو رسما (حسب قناة

يلاحظ التي يحاربه)[1]. وعلى أساس هذه المراحل صيغ نحو الخطاب الوظيفي، يتضمن أربعة مستويات، يمثل كل مستوى مرحلة التي تقابله، وهذه المستويات هي على التوالي: المستوى العلاقي (الدلالي)، والمستوى التمثيلي والمستوى الصرفي التركيبي (البنيوي)، والمستوى الصوتي[2].

ويقوم نموذج نحو الخطاب الوظيفي على أربعة مكونات: مكون المحمولات، ومكون النحوي، ومكونات مساعده هي المكون المفهومي (المعرفي) والمكون السياقي والمكون الإصابي[3].

يعتبر المكون النحوي مهمتي (الصياغة) و(التعبير)، تصنيع أي منتوج يقصد من خطاب ونحوه، أي تصوغ الخصائص الدلالية والتداولية صياغة موادها من الخزينة التي تعدها بأطر ووحدات معجمية وتحضيرات مع عملية الصياغة مستويان تحتيان: المستوى العلاقي الذي يحدد الخصائص التداولية، والمستوى التمثيلي الذي يحدد الخصائص الدلالية أما مهمة التعبير فتتمثل في نقل المستويين التحتيين العلاقي والتمثيلي إلى مستوى بنوي بواسطة قانون من القواعد: قواعد صرفية تركيبية، وقواعد صوتية[4].

ويتضمن المكون المفهومي (المعرفي) "القدرة اللغوية والتواصلية يمتلكها المتكلم من جهة، ومعارفه عن العالم (واقعي أو ممكن) من جهة ثانية. ويُميِّز دخول هذا المكون بين مقاصد المتكلم وتصوراته للواقع، ويعكس هذا التمييز دخول المكون النحوي في الفصل بين المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي"[5].

ويحدد المكون السياقي نوعين من المعلومات التي يحتاجها المتكلم في أثناء إنتاجه للخطاب: معلومات لغوية يستحضرها من خطاب سابق، ومعلومات مقامية تؤخذ من الموقف التواصلي نفسه[6].

---

(1) التركيبات الوظيفية (I)
(2) ينظر: مصدر نفسه، تصحيفه نفسها
(3) ينظر: المنحى الوصيفي 84، والتركيبات الوصيفه 62
(4) ينظر: المنحى الوصيفي 85، والتركيبات الوصيفيه 62
(5) التركيبات الوصيفيه 63، وينظر: المنحى وصيفي 84
(6) ينظر: المنحى لوصيفي 85، والتركيبات لوصيفية 63

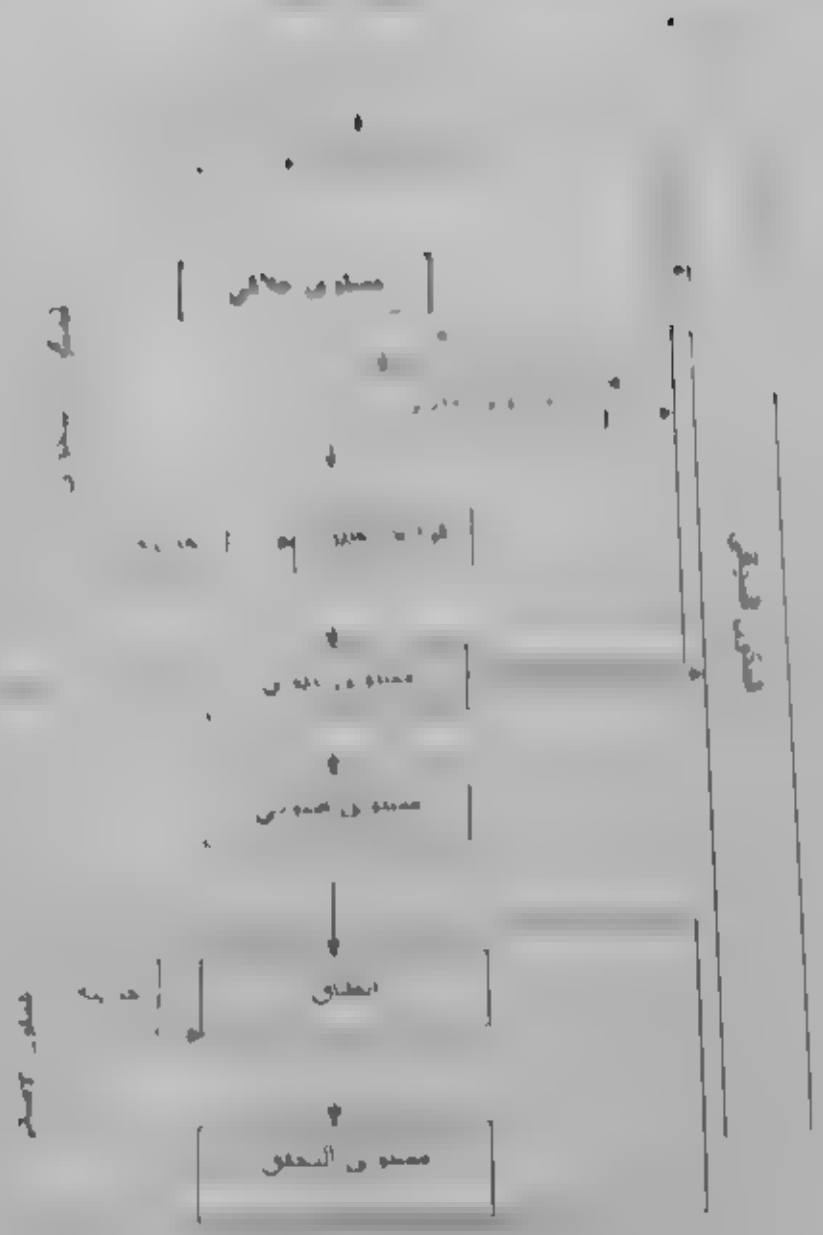

(1) [illegible]

(2) [illegible]

نموذج نحو الخطاب الوطيفي و

مكونا قالم الذات، بل أصبحت موزعة بين المكونين النحوي
المصنّفات ووحدات صوتية وغيرها[1]

يوضح طبيعة نموذج نحو الخطاب الوطيفي:

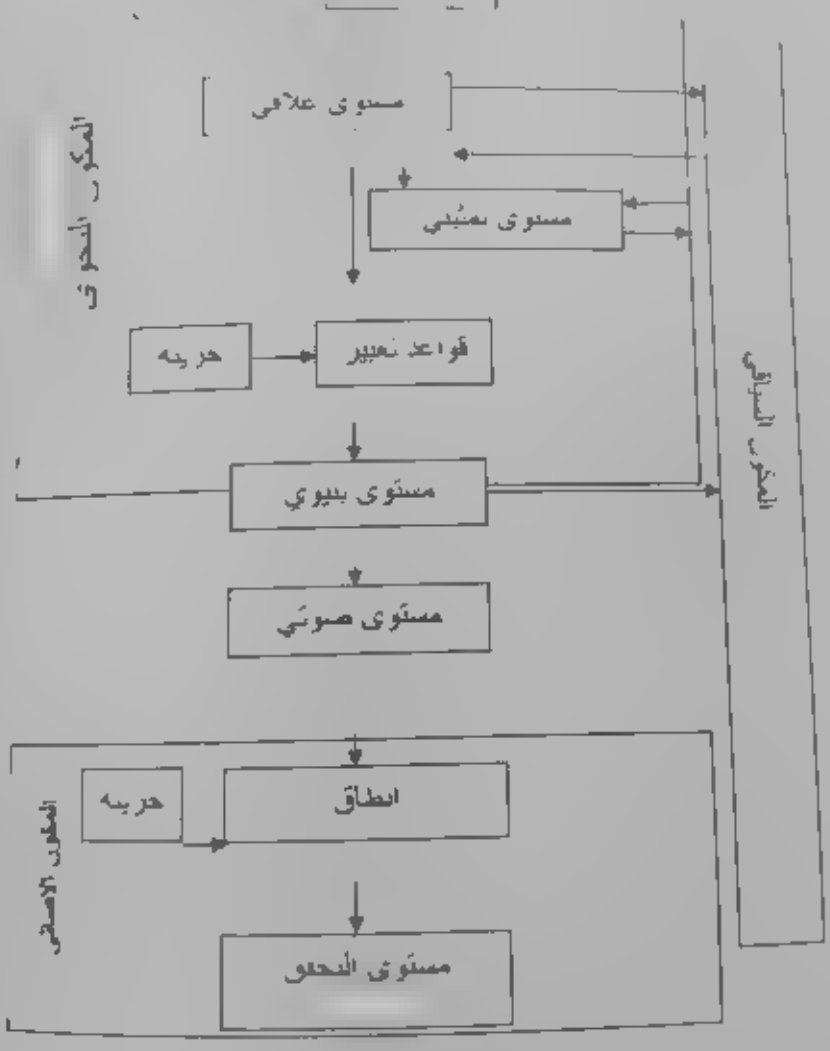

(1) ينظر: المنحى الوظيفي 85، والتركيبات الوصيفية 63
(2) ينظر: المنحى الوظيفي 87، والتركيبات الوظيفية 64

مقاربة النص عند أحمد المتوكل..
أساسها وطبيعتها

النحو الوظيفي من الجملة إلى النص:

يجمع اللسانيون على أن الهدف المتوخّى من الدرس اللساني هو معرفة الملكة اللسانية التي تتميز بها الكائنات البشرية، أي استكشاف خصائص هذه الطبيعة ووصفها وتفسيرها الوصف والتفسير الملائمين، غير أنهم لم يجمعوا على المُعطى اللغوي الذي يمكن أن يمثل لتلك الملكة أو لتلك الخصائص، وعلى هذا - إزاء ذلك- على قسمين: قسم يقول بكفاية الجملة في التمثيل لخصائص هذه الطبيعة، وقسم يرى أن النص هو المعطى اللغوي الوحيد الذي يمكن أن يضطلع بهذه المهمة. ونتج عن هذا الانقسام نمطان من اللسانيات: (لسانيات الجملة) و(لسانيات النص)[1].

ويرى الباحث أحمد المتوكل أن هذا الانقسام غير سليم ومحتّم معرفيا، ومنهجيا، ونظريا:

1- **معرفيا:** يفترض التمييز بين لسانيات الجملة ولسانيات النص أن لمستعمل اللغة الطبيعية قدرتين: قدرة جملية تمكنه من إنتاج جمل مستقلة وفهمها، وقدرة نصية تمكنه من إنتاج نصوص متكاملة وفهمها، وهو أمر ينافي الواقع النفسي اللغوي[2].

---

(1) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 15

(2) ينظر: المصدر نفسه 16

2 منهجا [illegible]

الأساسية كالقوة الإنجازية والوجه والرمان وال[illegible]

كاملا، فترد هذه الخصائص منصبّة عليه برُمّته [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

3- **نظريا**: إن تعدد اللسانيات واختلافها يؤدي إلى تعدد [illegible] واختلافها بل وتعدد النظريات واختلافها، مع كون [illegible] المستهدف وصفه واحدا، وهو الخطاب الطبيعي، وإن اختلفت [illegible] (نص، جملة، مركب، كلمة) وأنماطه (اعتيادي، [illegible] علمي... إلخ). إن هذا التعدد في المقاربات، حين لا يكون [illegible] يتنافى وأحدَ مبادئ التنظير العلمي الأساسية، وهو مبدأ الاقتصاد.

وتتلافى مظاهر الخلل تلك بدأ بعض الوظيفيين ومنهم المتوكل في بحثه [illegible] نموذج وظيفي موحَّد يمكّن من مقاربة الجملة والنص وغيرهما من وحدات [illegible] الخطابية. وكان هذا التوجه يتماشى والأساسَ النظري الذي انصبغت به نظرية [illegible] النحو الوظيفي؛ إذ كانت هذه النظرية، "منذ نشأتها، نظرية جملة لا نظرية خطاب (باعتبار الجملة معطى مجردا معزولا عن السياق وعن المقام). كانت نظرية

---

(1) الوظيفية بين الكلية والنمطية 17

(2) ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص 27 نشير إلى أننا في الإحالات الآتية على هذا المؤلف سنقتصر على ذيل العنوان اختصارا ولأنه سيتردد كثيرا.

(3) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 17

[illegible] البدء، لأنها استهدفت موضوع [illegible]
[illegible] لا باعتبار هذه التعالق أنساقا صورية مجردة، بل باعتبارها [illegible]
[illegible] بين بعد وصل اللغوي داخل المجتمعات [illegible]
[illegible] بهدف وصف العبارات اللغوية وخصائصها [illegible]
[illegible] وظيفية) ربط هذه العبارات بسياقاتها والأهداف [illegible]
[illegible]"[1].

فضلا عن ذلك أن سيمون ديك كان يرى أن مستعملي اللغة الطبيعية لا يوصلون جملا مفردة منعزلة، بل يقدمون خطابات منسجمة، وهذا يعني أن قدرة مستعملي اللغة الطبيعية قدرة خطابية، وهو ما يفرض على النحو الوظيفي التوجه نحو هذه القدرة.

صحيح أن الأبحاث الوظيفية الأولى اقتصرت على قضايا الجملة، لكن سرعان ما تبين أن من الضروري أن ينتقل النحو الوظيفي من مجال الجملة إلى مجال الخطاب. يقول سيمون ديك: "إذا أرادت نظرية النحو الوظيفي أن ترقى إلى مستوى معايير الكفاية التي اشترطتها على نفسها، تحتم عليها... أن تصبح نحوا وظيفيا للخطاب"[3].

كانت هذه أسبابا كافية ليتوجه الوظيفيون نحو النص، أي الانتقال بتأسيس نحو حصاري وظيفي يشمل جميع أقسام الخطاب، غير أن طريقهم -لتحقيق هذا الهدف- لم يكن واحدا، وإنما كان في اتجاهين[4]:

- **اتجاه اقتراضي** يذهب السائرون فيه إلى إغناء النحو الوظيفي باقتراض مفاهيم من نظريات لسانية أخرى تمكنه من مجاورة الجملة إلى النص
- **اتجاه توسيعي** يطمح أصحابه إلى تطوير النحو الوظيفي من الداخل وتوسيعه، ليشمل الظواهر النصية إلى جانب الظواهر الخاصة بالجملة

---

(1) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 25
(2) ينظر: الخطاب وخصائص اللغة العربية 24
(3) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 26
(4) ينظر: الوظيفية بين الكلية والبنية 18

التماثل البنيوي بين الجملة والنص

حصورا في النحو الوظيفي.

يعرّف المتوكل الخطاب بقوله: "تعدُّ خطابا كلُّ
وحدة توصيله قائمة الذات"[1] وقد يكون الخطاب كلمة
(سكوتي)، أو مركبا، مثل: (يا لجمال هند)، أو جملة صغرى، مثل
معصفت هذا المساء)، أو جملة كبرى[2]، مثل: (أمّا محمد، فقد
نص، والنص هو الكلام المكوّن من جملتين أو أكثر؛ لذلك يعرف
بقوله: "إن النص وحدة بنيوية من وحدات الخطاب، تحتل أعلى مرتبة في
التعقيد باعتبارها مجموعة جمل"[3]. وليس كل مجموعة من الجمل نصا، ولا
النص إلا إذا ربطت بين وحداته علاقات اتساق وانسجام[4].

يشكل كل قسم من هذه الأقسام وحدة خطابية، غير أن المتوكل
الخطابية (أي تشكيل وحدة تواصلية تامة) تجد تحققها الأمثل في النص[5].

كان النظر إلى الخطاب ووحداته -من هذه الزاوية- حافزا دفع المتوكل
أن يتمّمَ مشروعه الوظيفي الذي أسس له بمؤلفين منفصلين: (قضايا اللغة العربية في
اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، و(قضايا اللغة

---

(1) الخطاب وخصائص اللغة العربية 24، وينظر: التركيبات الوصفية 57

(2) المقصود بالجملة الكبرى أو المركبة، في النحو الوظيفي، تلك الجملة التي تتضمن مكونا
خارجيا، كالمبتدإ، أو الذيل، أو المنادى. أما الجملة الصغرى أو البسيطة فهي التي لا
تتضمن مكونا خارج الجمل.

(3) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 81

(4) ينظر: المصدر نفسه 82

(5) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 23

اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الـ .

رئيسة تداوليا بوجه عام"[1].

يصف "متوكل" من الفكرة التي قدمها سيمون ديك عالمه على ... من تشاكل إلى حد بعيد- بنية الجملة، وأن العلاقات ... بعض ... بعض تمثل العلاقات الرابطة بين مكونات الجملة"[2]. أي إن نموذج بنية الجملة يمكن أن يُعدّ نموذجا جزئيا للنص ككل. وهذه الفكرة في موقع تتسع في ... أنها تقوم بالتماثل البنيوي والعلاقي (الوظيفي) بين المفردة والمركب الاسمي والجملة والنص، وبالإمكان استعمال المبدئ ذاته بوصف خصائص هذه المكونات[3].

وبنى المتوكل افتراضه الأولي أخذ بالمبدإ الوظيفي العام، مبدإ تحديد الوظيفة الدلالية؛ إذ يجب -بحسب هذا المبدإ- أن نتوقع أن يعكس تنظيم أقسام الخطاب (من الكلمة إلى النص) من حيث الوصيفة على تناظرها من حيث البنية[4].

وقد حدد هذا الافتراضُ المتوكلَ على ضرورة تحديد البنية النموذج بخصائص ثم تبيان الكيفية التي تتجسد بها هذه البنية في أقسام الخطاب جميعها

---

(1) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 9

(2) المصدر نفسه 9- 10

(3) ينظر: المصدر نفسه 84

(4) ينظر: الوظيفية بين الكلية والبنية 24

البنية النموذج للخطاب

تتضمن بنية كل خطاب مستويات وطبقات وعلاقات وعناصر
بينها بعلاقات سلمية لتشكيل هذه البنية.

المستويات:

يقترح المتوكل - استنادا إلى هاليداي، وهيمصلف[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المستوى البلاغي: يندرج في المستوى البلاغي صفة [illegible] وصفه (نمط الخطاب)، وضفة (أسلوب الخطاب). [illegible] بمتخاصين، ورمان التخاطب ومكانه، في حين تؤشر السمات النمطية [illegible] خطاب (سردي، أو حجاجي، أو في... إلخ)، أما السمات الأسلوبية [illegible] لأسلوب الخطاب (رسمي أو غير رسمي، مهذب أو غير مهذب).

المستوى التمثيلي: الوقائع التي يمكن أن يرصدها خطاب أعمال أو أحداث أو أوضاع أو حالات، كما في الجمل الآتية:

- فتح الحارس باب العمارة (عمل)
- فتحت الريح الباب (حدث)
- وقف محمد تأدبا (وضع)
- حزن محمد لرحيل صديقه (حالة)

وتشتمل كل واقعة العمل أو الحدث أو الوضع أو الحالة على ذوات مشاركة في العمل أو الحدث أو الوضع أو الحالة. والذوات المشاركة إما أساسية وهي الذوات التي لا يمكن للواقعة أن تتحقق بدونها، كالذات المنفذة أو الذات متقبلة و

---

(1) لم يكن هذا المستوى موجودا في المقترح الأساسي، وإنما أضافه المتوكل فيما بعد. ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 27، 103، والمنحى الوظيفي 78

[illegible] الزمنية والمكانية والأداتية وغيرها[1].

[illegible] (نموذجا ذهبيا) هو [illegible]

[illegible] دهبيه) لموقع وا[illegible]

[illegible] إذن، صور ذهبيه لموقع لا [illegible] وما يُمثل له في ا[illegible]

كما تدل على ذلك تسميته: تمثلات لموقع[2].

المستوى العلاقي: ويتكفل برصد علاقتين [illegible] تتحقق عن طريق لقوه لإخباريه (خرقيه [illegible] تحكم بالنسبة إلى المخاطب مخبرا أو مستفهما أو آمرا [illegible] علاقة متكلم بفحوى خطابه، وهي التي تحدد وجه نظاره، وتسمى [illegible] نحو الوظيفي صنفان: ذاتية، ومرجعية. أما الذاتية فهي التي تبين موقف [illegible]

تحدد السمات المعرفية موقف المتكلم من مدى ورود فحوى خطابه [illegible] يكون شاكا أو متيقنا أو مترددا، كما في الجمل الآتية:

- **قد** ينجح محمد في مهمته.
- **سينجح** محمد في مهمته **قطعا**.
- **من الممكن** أن ينجح محمد في مهمته.

وتعكس السمات الإرادية إرادة المتكلم أو رغبته:

- **ليت** هنداً تعود غداً.
- **لعلّ** هنداً تعود غداً.
- **ما أجملَ** عيونَ هند!
- **أعظم** بذلك الرجل!

أما السمات الوجهية المرجعية فإنها تحدد المرجع أو المصدر الذي يعتمد عليه المتكلم حين يكون بصدد تحديد مدى ورود فحوى الخطاب.

---

(1) ينظر: نية الخطاب من الجملة إلى النص 88

(2) المصدر نفسه 89

- يبدو أنّ محمدا سيعود غدا
- يلمح أن محمدا سيسافر إلى الخارج
يُقال إن محمدا ينوي الرحيل عن حيها[1]

الطبقات:

[illegible]

طبقة الوصف: تحدد هذه الصفة نمط المحال عليه كأن يكون [illegible] فإن كان واقعة فإنها تحدد ما إذا كانت الواقعة عملا، أو حدثا، أو حالة.

طبقة التسوير: تحدد حجم الوقائع وعددها، وعدد الذوات، [illegible] بالنسبة إلى الذوات، وبواسطة بعض السمات الجهية (متكرر، معتاد، وغيرها) بالنسبة إلى الوقائع.

طبقة التأطير: تحدد الإطار الزماني والمكاني والمعرفي بوجه عام الذي تنخرط فيه الواقعة أو الذات المحال عليها.

وأما طبقات المستوى العلاقي فهي[4]:

الطبقة الوَجهية: تحدد -كما سبق- موقف المتكلم من فحوى خطابه ذاتيا أو مرجعيا.

---

(1) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 90 92

(2) ينظر: المصدر نفسه 92-93

(3) ينظر: المصدر نفسه 94

(4) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 95

الطبقة الإنجازية: تحدد القوة الإنجازية (حرفية أو مستلزمة) للملفوظ، أي إخبارا أو أمرا أو وعدا أو وعيدا ...ح.

الطبقة الاسترعائية[1]: تحدد العبارات التي تقوم بدور لفت انتباه المخاطب إلى متكلم ينوي الشروع في مخاطبته، أو الاستمرار في مخاطبته، أو إنهاءها، فيدخل العبارات، إذن، إمّا فواتح، أو أحشاء، أو خواتم، من

- **يا محمد**، إننا سنغادر المكان فورا.
- لقد راودني محمد -**أتسمعني**؟- الرائحة في شتى بقاع العالم مختلفة
- أهلا يا محمد، كيف حالك؟.. . **دعنا نراك**

وتتمثل كل طبقة من الطبقات الست في نواة، ومخصّص (وصفي أو تصويري أو تأطيري أو وجهي أو إنجازي أو استرعائي) وحد لاحق، ومحصص (في شكل البنية العامة لتلك الطبقات:

[Σ6] [Σ5] [Σ4] [Σ3 [Σ2 [Σ1 [نواة] III]2II] 3II] 4II] 5II] 6II]

طبقة وصفية

طبقة تصويرية

طبقة تأطيرية

طبقة وجهية

طبقة إنجازية

طبقة استرعائية

يرمز Π للمخصّص، وΣ للحد اللاحق.

ومن الجدير بالذكر أن لمخصص يتحقق صرفيا، أي بالاشتقاق الصرفي، أما اللاحق فيتحقق معجميا، أي بوحدة معجمية. كما أن مخصص لا يمكن الاستغناء عنه في حين أن اللاحق يمكن الاستغناء عنه، كما في المثال الآتي:

(1) أضاف المتوكل هذه الطبقة فيما بعد بنظر: لوظيفية بين الكلية والنمطية 28

قابلتُ صديقي البارحة
قابلتُ صديقي

لاحق حين يتطلب السياق زيادة في التدقيق[1].

قابلتُ صديقي البارحة ليلاً في الساعة العاشرة.

الوظائف:

أ ـ **الوظائف الدلالية:** وهي المسند، والمسند، والمستفضل، وفي البنية [illegible] بالحطاب يؤكد المتوكل ضرورة إعادة النظر في الوظائف الدلالية حتى يمكن أن تكون ملائمة لجميع أقسام الحطاب بما فيها المقصل[2].

ب ـ **الوظائف الوجهية:** وهما ووصيفتا الفاعل والمفعول، [illegible] الوصيفيون -في البداية- يسمونها الوظائف التركيبية، لكنهم غيروا هذه التسمية إلى الوجهية -بكسر الواو- لارتباط هاتين الوصيفتين بالوجه التي ينطلق منها المتكلم لتقديم فحوى خطابه. والوجهية تضم منظورين: منظور رئيس، ومنظور ثانوي. تُسند وصيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيس، في حين تُسند وصيفة المفعول إلى الحد المُتخذ منظورا ثانويا[3].

ت ـ **الوظائف التداولية:** وحين تحدث عن الوظائف التداولية تقصر حديثه على الوضيفتين الداخليتين: البؤرة والمحور، ولم يذكر وصف

---

(1) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 98 99

(2) ينظر: الوصيفية بين الكلية والنمطية 30

(3) ينظر المنحى الوظيفي 92-93

الخارجية: المبتدأ، والذيل، والمنادى. ولعل السبب في ذلك [illegible]
يبدو للباحث- يعود إلى أمرين:

1- أن الوظائف الخارجية، إذا ما قورنت بالوظيفتين الداخلتين في [illegible] وظائف ثانوية وليست أساسية؛ إذ لا [illegible] الخطابات، أي من الممكن الاستغناء عنها[1]

2 أن بعض طبقات المستويين التمثيلي والعلاقي يمكن [illegible] تقوم به الوظائف الخارجية؛ لذلك استُغني [illegible] الاسترعائية في المستوى العلاقي المُمثَّل بعض [illegible] بلفت انتباه المخاطَب يمكن أن تنهض بوظيفة المنادى التي تؤدي الغرض نفسه. كما يمكن أن تقوم طبقات المستوى التمثيلي (الوصفية والتسويرية والتأطيرية) بما تقوم به وظيفة المنادى من تحديد لمجال الخطاب، وإن بطريقة أوسع أما وظيفة الذيل المتمثلة بالتوضيح أو التعديل أو الإضراب فيمكن أن تُسند إلى جملة أو عبارات داخل النص.

ويرى المتوكل أن المحور قد تتعدد في الخطاب الواحد على أن تقوم بينها علاقات سلمية، مثال ذلك أن ما يُدعى (البطل) في قصة ما هو محور رئيس مقارنة بالشخصيات الأخرى التي تُعد محاور ثانوية والتي تتفاوت فيما بينها من حيث المركزية بالنسبة إلى الخطاب[2]. ولتحديد المركزية يضع المتوكل معيارا يقوم على كمية المعلومات التي يفرزها الخطاب في تسلسله بالنسبة إلى محور ما، فالمحور الرئيس هو الذي يستقطب الكم الأكبر من المعلومات في الخطاب، كما يعتمد معيار المركزية على مدى استمرار المحور عبر الخطاب الذي يُقاس بعدد مرات إيراده (إما بعينه، أو عن طريق توابعه، أو متعلقاته)[3].

---

(1) لكن المتوكل لم يصرّح بذلك، ورد صرّح في مكان آخر لم يقف الباحث عنده.

(2) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 111

(3) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 112

[illegible] محور جديد [illegible] محور معطى [illegible]
أخرى، وحين يمكث هذا المحور في الخطاب، فيُعاد ذكره [illegible] فرعي، وإن أُعيد ذكره بأحد توابعه أو متعلقاته فهو محور مُعاد [illegible] القطعة الآتية مثالا لهذه الأصناف:

[illegible] شاعر مصري [illegible]
[illegible] (محور جديد) [illegible] الشاعر [illegible]
[illegible] يبعث أنباء ذلك مئات السمع من [illegible]
فرعي) وقد سعد [illegible] (محور معاد) [illegible]
التونسيين..."[2].

أما البؤرة فكانت تُعرّف بأنها الوظيفة التي تُسند إلى [illegible] الأكثر بروزا وأهمية، أو بعبارة أخرى، الحامل لمعلوميه التي [illegible] متكلم، ولا توجد في محزون المخاطب[1]. أما هنا فيقترح [illegible] بؤرتين أساسيتين[4].

أ- بؤرة جديد: وهي الحاملة لمعلومات يجهلها المخاطب.

ب- بؤرة مقابلة: وهي الحاملة لمعلومات تعدّل أو تصحّح أو [illegible] معلومات في محزون المخاطب، يراها المتكلم مستوجبة [illegible] التصحيح أو التعويض.

ويرى المتوكل أنّ الربط بين عناصر البنية الخطابية لا يقتصر على [illegible] الوظائف فقط، بل لا بدّ من مراعاة الخصائص الإحالية لوحدات [illegible] هناك ترابطا وثيقا بين ما تقوم به ظاهرة الإحالة والوظائف، ويسهم [illegible] إسهاما كبيرا في تحقيق انسجام النص.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 112

(2) المصدر نفسه 113

(3) ينظر: الوظائف التداولية 28

(4) ينظر: المنحى الوصيفي 94، ونسبة الخصائص من الجملة إلى النص 117-118

الإحالة:

يعرف المتوكل الإحالة بأنها "[illegible]

[illegible] رفع أو تحقق [illegible] في خصائص [illegible] وهذا يعني أن [illegible] بالعالم الخارجي، أو بعبارة أ[illegible] حيث) لا تنفي عنه كل [illegible] أن لها تأثيرا ضمنيا تركيبا في البنية"[1].

والإحالة في نحو الوصفي فعل خطابي؛ لأنها ترتبط بموقف تواصلي معين. [illegible] كما يرى المتوكل- ترتبط بمحمول [illegible] بصورته المتكلم في أثناء [illegible] الحديث قد يحيل المتكلم بإحالته على ذات ما، ضمنيا أو صريحا أو مركبا [illegible] معقدا بناء على تقديره للمعلومات التي يختزنها المخاطب عن تلك الذات[2]:

- قابلتـــه أمس.
- قابلت الرجل أمس.
- قابلت الرجل الذي يبحث عن وظيفة أمس.

والإحالة عملية تعاونية بين المتكلم والمخاطب، إذ يقيم المتكلم المخاطب على المعلومات التي يمتلكها عن الذات المقصودة وبتي تمكن المخاطب من التعرف عليها وانتقائها من بين مجموعة من الذوات.

ويميز ديك بين إحالتين: (إحالة بناء) و(إحالة تعيين)، إذ إن الإحالة في الحالة الأولى تتعلق بذات لا يعرفها المخاطب، ويُطلب منه أن يبني [illegible] في مخزونه الذهني، في حين أن المحال عليه في الحالة الثانيـــة متـــوافر في مخـــزون المخاطب ضمن ذوات أخرى، ويُطلب منه تعيينه بانتقائه من بين هذه الذوات.

ويربط المتوكل بين هاتين الإحالتين ووظيفتي المحور الجديد والمحور المقتضى فيجد أن إحالة البناء تكون، عادة، على ذات تشكل محور الجديد في الخطاب، في

---

(1) الخطاب وخصائص اللغة العربية 71

(2) ينظر: بناء الخطاب من الجملة إلى النص 137

(3) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 30، 31

(4) بناء الخطاب من الجملة إلى النص 139

[illegible]

ويرى [illegible] أن النموذج الذهني للخطاب هو [illegible] الخطاب، ويعتمد [illegible] في بناء هذا النموذج، والإحالة [illegible] وقد تعارف [illegible] والمعارف المشتركة، والمعارف [illegible] عن طريق الاستدلال من إحدى فئات المعارف الثلاث[1].

ويتحدث عن كل ما يمكن أن تسهم به الإحالة في عملية [illegible]

أ- تسهم الإحالة، مع العناصر الأخرى كالوظائف، في [illegible] الخطاب وضمان استمراره، وذلك بربط الخطاب بنموذج ذهني واحد متماسك.

ب- تسهم الإحالة في إنجاح عملية التواصل نفسها، فمن شروط [illegible] الناجح أن يكون المتخاطبان متفقين على مجال واحد يخصص [illegible] أهمية الإحالة في إنجاح التواصل حين يختل هذا الشرط، ويكون [illegible] خطاب مرجعية المتكلم فيه غير مرجعية المخاطَب.

نخلص مما سبق أن البنية النموذج للخطاب تتكون من ثلاثة مستويات، في كل مستوى ثلاث طبقات:

1- المستوى البلاغي يتكون من المركز الإشاري، ونمط الخطاب، وأسلوب الخطاب.

2- المستوى العلاقي يتكون من الطبقة الاسترعائية، والطبقة الإحرية، والطبقة الوجهية.

3- المستوى التمثيلي يتكون من الطبقة التأطيرية، والطبقة التسويرية، والطبقة الوصفية.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 139-140

(2) ينظر: المصدر نفسه 145

(3) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 145-146

النص والبنية النموذج:

حلاف بين الوظيفيين حول تلك الإمكانية، بل إ
لانطلاق من بنية الجملة وإسقاطها على بنية النص،
لإسقاط هذا، وكان يجد الحطابية أكثر ما تتوفر في بنية
مركب، ثم المفردة على التوالي؛ لأن الحطابية رهن
أساس ذلك كان المتوكل يجد في النص التجسيد الأكمل
من إيمانه بأن أقسام الحطاب -جميعا- تتفاوت في
لنموذج للحطاب تتكيّف بحسب حجم الوحدة الحطابية
تحاطب وقناة التحطاب وغيرها. ويبدو أن هذا هو السبب في إضافة المتوكل
بمستوى البلاغي لبنية النموذج، وجعله على رأس
مستوى -كما يبدو- يحدد الملامح الأساسية للحطاب،
هوية الحطاب التي تعرض على المستويين الآخرين
معينا من التفاعل والتكيّف

(1) لا من الممكن أن
في (وجنت)، و(هنهات) مثلا

[illegible]

تتحقق في النص أكثر من غيره[2].

كما أن من التعميمات التي يطلقها المتوكل في هذا السياق، أن سمة [illegible] تتحقق تحققا مطردا قابلا للتكرار، أي إنها توجد في الكل وتتكرر في [illegible] يعني أن بنية النص على وفق هذا المنظور- تتكرر في فروعه: قصصه، [illegible] الفرعية، وفقراته، وجمله[3]. إن مبدأ التكرار هو الذي يؤسس [illegible] وحدات النص وتوزيع القيم بينها.

ولتسليط الضوء أكثر على مدى تحقق السمة النموذج بخصائص في نص [illegible] المتوكل رواية (حال الخليلي) لنجيب محفوظ مثالا للتوضيح. يعتبر المتوكل أن هذا

---

(1) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 98- 99

(2) ينظر: المصدر نفسه 109

(3) ينظر: المصدر نفسه 110-111

...ة على أنها وصف لرحلة تقوم بها أسرة أحمد عاكف من حيها القديم حسي
...ك كبير، إلى خان الخليلي، ثم إلى ضاحية ال...ون بقسم...
...ي ثلاثة قطع كبرى، هي - حسب التوزيع الحجمي لمقطوعات (أبواب
...خليلي)، و(حياة الأسرة في خان الخليلي)، و(...
...مع إمكانية أن تقسم تلك القطع على قطع فرعية (حب أحمد عاكف
...رفضة حب رشدي عاكف لنوال)، و(موت رشدي عاكف)...
...ل بقية القطعة الأولى، القطعة التي تصف انتقال أحمد عاكف...
...ي يعمل فيها إلى بيته الجديد في خان الخليلي مرورا بميدان الملكة فريدة وميدان
الأزهر.

يرى المتوكل أن حمول الحمل التي تصف هذا الانتقال تتجمع بشكل حمول
لمقطع الفرعية: (الانطلاق)، ثم (التوجه)، ثم (الوصول)، وتتجمع حمول المقطع
الفرعية الثلاث هذه لتشكل حمل القطعة بكاملها. يتكون حمل القطعة من ثلاثة
وثلاث طبقات: طبقة وصفية وطبقة تسويرية وصفة تأطيرية، تتكون الطبقة من
محمول وموضوع. أما المحمول فهو المحمول الناتج عن تجميع محمولات المقطع
الفرعية الثلاث: (انطلق) و(توجّه) و(وصل) التي هي ناتجة عن تجميع محمولات
الحمل التي ترصد مختلف مراحل انتقال أحمد عاكف من باب الوزارة إلى بيته في
خان الخليلي، وعليه يقترح المتوكل أن يُمثّل لمحمول القطعة بواسطة محمول عام
مجرد كالمحمول (انتقل). أما الموضوع فوحيد وهو المتنقّل، أي أحمد عاكف، على
أساس أن محمول القطعة محمول أحادي[1].

وتتكون البنية الوصفية لحمل القطعة من المخصّص الجهي، وهو المخصّص
المتحقّق في الأفعال الدالة على الانتقال، واللواحق الدالة على مصدر الانتقال
(أبواب الوزارة)، وهدفه (بيت أسرة أحمد عاكف في خان الخليلي)، ومخصصه
(ميدان الملكة فريدة وميدان الأزهر)، والمشاركين أو المصاحبين في الانطلاق
(جماعات الموظفين)[2].

---

(1) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 229-230

(2) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 231

تحققها (فتريث قليلا)، (وكان من عادته)[1].

وبشير متوكل إلى أن ما يشكل المواحق المكانية في هذه القطعة (نصف الأمكنة التي تؤطر تنقل أحمد عاكف من [illegible] الخليلي[2].

وفي المستوى العلاقي يميز المتوكل بين طبقة وجهية وصفية تحدد النص في هذه القطعة نمط السرد الموضوعي فإن السمة وجهية هي سمة (موضوعي)؛ إذ لا توجد في القطعة لواحق وجهية سوى تلك لا تندرج في الواقعة الأساسية، واقعة الانتقال، كالحوارات وبعض الوصفية التي تبين موقف المؤلف مما يصف، كما في إحدى الفقرات التي المؤلف بقوله: (**ومن عجب** أنه عُدَّ، يوما، ممن يُعتنون [illegible] وأناقتهم...). ومما يترتب على كون النص سردا موضوعيا أن القوة تكون (الإخبارَ) المحض، أي الإخبار الذي لا تصاحبه أية قوة عدا الحوارات[3].

ويستنتج المتوكل العلاقات القائمة بين مكونات القطعة، ويرى بعلاقات التي اقترحت في البنية النموذج؛ إذ يحمل الموضوع (أحمد الوظيفة الدلالية (المنفذ)، كما تحمل لواحق الطبقات الثلاث وظائف

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 232

(2) ينظر: المصدر نفسه، الصحيفة نفسها

(3) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 232-233

الثانوية: (مصدر، هدف، محطة، زمان، مكان...) التي تحملها -عادة- هذه اللواحق نفسها حين ترد في الجملة[1].

وبالنسبة إلى الوظيفة التداولية المحور فيقسمها المتوكل -كما قسمها في البنية النموذج- على الذوات بحسب ورودها في القطعة. وعلى هذا يسند المحور الجديد إلى مجموعة من الذوات التي تُدرج لأول مرة: (أحمد عاكف)، (تيارات من الخلق)، (البواب النوبي)، (الصنّاع) وغيرها، وتبقى بعض هذه الذوات محاور جديدة، البواب النوبي مثلا؛ إذ لا يتكرر ذكره، في حين تتكرر بعض الذوات فتأخذ وظيفة المحور المعطى: (أحمد عاكف)، (أم أحمد عاكف)، (أبو أحمد عاكف) وغيرها. وينتقي المتوكل من بين المحاور المعطاة هذه (أحمد عاكف)، ليكون المحور المعطى الرئيس في القطعة، بل في الرواية بكاملها؛ لأنه الذات التي تستقطب أكبر قدر من المعلومات، فضلا عن أن هذه الذات تشكل أطول سلسلة محورية. أما الوظيفة التداولية (بؤرة الجديد) فيرى المتوكل أن تُسند إلى حمل القطعة برُمَّته على أساس أن واقعة الانتقال كلها، مع وقائعها الفرعية، هي المعلومة الجديدة في هذه المرحلة من الرواية[2].

ثم يتوقف المتوكل عند العلاقات الإحالية في القطعة، بصنفيها: (الخارجية) التي تربط بين مكونات بنية القطعة والعالم الذي يشكل مرجعيتها، و(الداخلية) التي تربط بين مكونات البنية بعضها ببعض، ويجد أن إحالات الصنف الأول استطاعت أن تربط مكونات القطعة بالواقعة العامة، الانتقال، وبوقائعها الفرعية (الانطلاق، التوجه...)، كما ربطتها بالذوات (أحمد عاكف، جماعات الموظفين، البواب النوبي...)، والأمكنة (أبواب الوزارة، ميدان الملكة فريدة، ميدان الأزهر، خان الخليلي...). وتربط إحالات الصنف الثاني بين مكونات القطعة داخليا، ويتحقق هذا الربط بالضمائر، كما في هذا المقطع: "انطلق **أحمد عاكف**... وكان من عادته... كان قلبه ينازعه إلى المقام القديم..."[3]، أو بالتكرار

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 234

(2) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 234-235

(3) خان الخليلي 587

المعجمي، كما في قوله: "مضى يذرع الطوار في انتظار ترام يوصله إلى مستشفى الملكة فريدة... مضى يذرع الطوار لأنه لم يكن يحتمل الجلوس طويلا..."[1]. ويتظافر الصنفان من الإحالات، فضلا عن الأصناف الفرعية كإحالات البناء وإحالات التعيين، في خلق ترابط القطعة بما يحقق اتساقها وانسجامها[2].

هذا ملخص لتحليل المتوكل للقطعة المختارة من رواية خان الخليلي، وما هو واضح للعيان أن المتوكل لم يتطرق إلى المستوى البلاغي، والسبب في ذلك أنه أجرى هذا التحليل قبل أن يقترح ذلك المستوى في مؤلف آخر[3]، غير أن بعض مكونات المستوى البلاغي وتحديدا (نمط الخطاب) كان حاضرا في التحليل بقوة.

وقد استطاع المتوكل، بلحاظ الطبيعة النمطية للخطاب وما يمكن أن تفرضه تلك الطبيعة على البنية، أن يجعل بعض المتغيرات التي تطرأ على البنية النموذج خضوعا لنمط الخطاب؛ ففي الخطابات الذاتية تزداد أهمية المستوى العلاقي، ويكون المستوى التمثيلي هامشيا؛ لأن الخطاب موجه توجيها ذاتيا، أي يحمل السمات الوجهية الذاتية، كما أنه يحمل قوة إنجازية حرفية، قد تواكبها قوة إنجازية مستلزمة. وقد يتقلص المستوى التمثيلي إلى حد كبير حتى يكاد ينعدم، كما في الخطابات المعبرة عن الذاتيات (مواقف، انفعالات، أحاسيس...). وفي الخطابات الموضوعية تقل أهمية المستوى العلاقي، ويكون المستوى التمثيلي مهيمنا؛ إذ لا وجود للسمات الذاتية، ولا للقوة الإنجازية المستلزمة التي تبقى من خصائص الخطاب الذاتي؛ إن القوة الإنجازية الوحيدة الممكنة في الخطاب الموضوعي هي القوة الإنجازية الحرفية (الإخبار). ويتلاشى المستوى العلاقي إلى حدّ بعيد في الخطاب العلمي الصارم أو في حالات السرد المحض حتى يكاد ينعدم المخاطِب، وكأن الأحداث، كما يقول بنفنيست، تسرد نفسها[4].

---

(1) المصدر نفسه 594

(2) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 235-236

(3) ينظر: الوظيفية بين الكلية والنمطية 27

(4) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 240-241

ويشير المتوكل إلى أن نمط القطعة (السردي الموضوعي) أدّى إلى عدم ورود بؤرة المقابلة؛ لأنها بؤرة خاصة بالنصوص الحجاجية القائمة على الحوار، خلاف بؤرة الجديد التي من الممكن ورودها في أي نمط خطابي[1].

أما بالنسبة إلى العلاقات الإحالية "فإنها تظل واردة بعديها: الخارجي والداخلي عبر مختلف أنماط الخطاب، إلا أنه من المتوقع أن تُستخدم العلاقات الإحالية المقامية في الخطاب المباشر أكثر من غيره (الخطاب غير المباشر). كما يُتوقع أن يُعتمد في الخطاب السردي، خاصة إذا كان مكتوبا، على الإحالات السياقية بالدرجة الأولى"[2].

يتضح من كل ما تقدم أن البنية النموذج للخطاب يمكن أن تجسدها بنية النص بطريقة مثلى مقارنةً بأقسام الخطاب الأخرى: (الجملة، المركب، الكلمة)؛ لأن الكثير من مكونات البنية النموذج لا تجد مكانها إلا في الخطاب الأوسع مساحةً والأكثر تعقيدًا، أي في النص. وبناءً عليه يمكن القول بأن إمكانية التحليل التي يتيحها النحو الوظيفي في مقاربة النص تجعل منه نحوا نصيا في أسسه ومبادئه أكثر من كونه نحوا جمليا.

لكن ما يجب التنبيه عليه أن فرضية التماثل بين الجملة والنص التي قالها سيمون ديك وأسهم المتوكل في صياغتها واختبارها، إنما هي فرضية تتعارض تماما مع الفرضية الأساسية التي قامت عليها لسانيات النص، ألا وهي فرضية التغاير بين الجملة والنص؛ إذ لو كانا متماثلين فلا داعي -حينئذٍ- لأن نأتي بلسانيات جديدة، فالتماثل بين الوحدتين يستلزم تماثلا في المقاربة نفسها، وهذا ما رفضه لسانيو النص، بل إنهم لم يقبلوا -أصلا- بفكرة توسيع لسانيات الجملة والاكتفاء بأداوتها في مقاربة النص؛ لأنهم وجدوا في النص بنية عليا ليست هي حاصلا لجمع بنيات الجمل المكوّنة له، وعليه فإن الدلالة الإجمالية للنص ليست هي حاصلا لجمع دلالات الجمل، بل هي دلالة كليّة تتحصّل من الجمل، ومن العلاقات بين الجمل، ومن الإحالات والوظائف التي تغمر النص برمته.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 243

(2) بنية الخطاب من الجملة إلى النص 243

غير أن ما يمكن أن يخفف التعارض بين الفرضيتين، إن لم يقض عليه، هو أن التماثل بين الوحدتين عند الوظيفيين إنما هو تماثل في طريقة الاشتقاق، أي في الكيفية التي بمقتضاها يُنتج النص، أو بعبارة أدق هو تماثل في مرحلة إنتاجية محددة، هي مرحلة تأثير الوظائف التداولية والدلالية، وهذا مؤداه أنه تماثل في البنية التحتية للخطاب؛ لأنه يقتصر على مستوى التمثيل التحتي لبنية الخطاب بمفهوم الوظيفيين. وخلاصة الأمر أن البنية النموذج التي يقترحها الوظيفيون صالحة للعمل في مستوى الإنتاج لا في مستوى التأويل؛ لأنها تتيح للمحلل الانتقال من البنية التحتية إلى البنية السطحية فقط، ولا تتيح له العكس.

إن هذه الإشكالية قد استوقفت سيمون ديك والمتوكل، فحاول الأول أن يخرّجها بما أسماه (عملية الإسقاط)، أي إن ترتيب العناصر في البنية السطحية هو إسقاط لترتيبها في البنية التحتية، ومن ثم يمكن للمحلل أن ينتقل من المستوى السطحي إلى المستوى التحتي. ويبدو أن المتوكل لم يقتنع بكفاية هذا الاقتراح، ولعل هذا ما دعاه إلى القول بأن النحو الوظيفي يطمح إلى صياغة قواعد التعبير بكيفية تتيح الانتقال في الاتجاهين معا[1].

فإذا كان التماثل عند الوظيفيين تماثلا تحتيا فقط فربما لا يتعارض هذا مع مبدإ التغاير الذي يراه لسانيو النص؛ لأنهم -لسانيي النص- لم ينظروا إلى النص إلا على أنه بنية سطحية ظاهرة وإن كانت مصحوبة بظروف إنتاجية تواصلية مختلفة، ومن ثم فلا يعنيهم الكلام على البنية التحتية وما فيها، غير أن كلامنا هذا ليس مجرد محاولة للتوفيق بين المقاربتين، بل إنه تشخيص لخلل في المقاربة الوظيفية، نأمل أن يتحقق طموح الوظيفيين في تجاوزه.

وختاما لابد من القول إن مقاربة النص وظيفيا لم تجد في الثقافة العربية ما تستحقه من عناية واهتمام، وظلت، للأسف، مقصورة على جهود الباحث المغربي أحمد المتوكل، وحتى عند المتوكل لم تنل ما نالته الجملة في مؤلفاته؛ ولعل ذلك عائد إلى تأخر التفات الوظيفيين، ومنهم المتوكل، إلى ضرورة الانتقال إلى مجال النص؛ لأن الاقتصار على الجملة يتعارض مع مبادئ النحو الوظيفي وأسسه.

---

(1) ينظر: بنية الخطاب من الجملة إلى النص 272-273